



# دعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي

إعداد  
أ.د. عبد العزيز خليفة القصار



# الطبعة الأولى

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥ م

ISBN 978 - 9948 - 02 - 185 - 8

## حقوق الطبع محفوظة

لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي  
إدارة البحوث

هاتف: ١٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١ + فاكس: ١٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١ +  
الإمارات العربية المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبي  
www.iacad.gov.ae mail@iacad.gov.ae





# دعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي

إعداد

أ.د. عبد العزيز خليفة القصار

أستاذ الفقه المقارن - كلية الشريعة  
جامعة الكويت

بحث مقدم إلى «منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي»  
الذي عقده دائرة شؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي  
٢٢-٢٤ مارس ٢٠١٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## افتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فيسر « دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي - إدارة البحوث » أن تقدم إصدارها الجديد « دعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي » لجمهور القراء من السادة الباحثين والمتقنين والمتطلعين إلى المعرفة.

جاء هذا الكتاب كمساهمة من أجل ترسيخ فكرة: « دعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي »، وجعلها حقيقة ماثلة للعيان يستفيد منها عدد كبير من الأفراد على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بإذن الله تعالى.

ويسلك الباحث في كتابه منهجاً استشرافياً شاملاً لموضوعات الكتاب التي تطرح رؤى وأفكاراً متجددة في مجالها.



وهذا الإنجاز العلمي يجعلنا نقدم عظيم الشكر والدعاء  
لأسرة آل مكتوم حفظها الله تعالى التي تحب العلم وأهله، وتؤازر  
قضايا الإسلام والعروبة بكل تميز وإقدام، وفي مقدمتها صاحب  
السمو الشيخ محمد بن راشد بن سعيد آل مكتوم، نائب رئيس  
الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي الذي يشيّد مجتمع  
المعرفة، ويرعى البحث العلمي، ويشجع أصحابه وطلابه.

راجين من العلي القدير أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقنا  
التوفيق والسداد، وأن يوفق إلى مزيد من العطاء على درب  
التميز المنشود.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم  
على النبي الأمي الخاتم سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

### إدارة البحوث





الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل  
مكتوم - حفظه الله - نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس  
الوزراء، حاكم دبي، طموحات كبيرة من خلال (الخطة  
الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي)، والتي تضم  
٧ توجهات رئيسة و٤٦ مبادرة استراتيجية للتنفيذ خلال  
٣٦ شهراً بهدف ترسيخ مكانة دبي كعاصمة عالمية للاقتصاد  
الإسلامي.





وهو تفكير عميق ينظر للواقع الاقتصادي بنظرة شاملة تتعدى حدود التفكير التقليدي من حيث توسيع نطاق قطاعات الاقتصاد المحلي، وفي ذلك يقول صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي: إن التطورات والتغيرات المستمرة في الاقتصاد العالمي تفرض علينا تنويع قاعدة اقتصادنا الوطني بشكل مستمر، مبدأنا الدائم في دولة الإمارات ألا نعلمد على مورد أو قطاع اقتصادي واحد، والاقتصاد الإسلامي ليس بجديد علينا بل لدينا خبرات كبيرة ومتركمة في هذا المجال وهدفنا هو العالمية<sup>(١)</sup>.

وهو تخطيط عالي الطموح من قيادة وضعت التحدي عنوانا لها يعضدها في ذلك قطاع إداري عالي المستوى، كل ذلك سيجعل الوصول للهدف المنشود قريب المنال بإذن الله تعالى.

---

(١) الرسالة نت - ٥ أكتوبر ٢٠١٣ - نسخة إلكترونية.



وقد أطلق مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالشراكة مع «تومسون رويترز» المزود الرائد عالمياً للمعلومات والبحوث وبالتعاون مع ( Dinar Standard ) تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي للعام الثاني والذي يتضمن مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي الأول لعام ٢٠١٤ - ٢٠١٥.

ويشير التقرير الذي يضم أحدث البيانات والدراسات إلى الزخم المتنامي للاقتصاد الإسلامي عالمياً، ويلقي الضوء على النتائج المحلية والعالمية لمؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي التي تكشف النمو المطرد للاقتصاد الإسلامي في ٧٠ دولة حول العالم.

وتعليقاً على إطلاق التقرير والمؤشر قال سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي، المشرف العام على مبادرة تطوير قطاع الاقتصاد



الإسلامي في دبي: «حققت دبي إنجازات كبيرة في قطاعات رئيسة للاقتصاد الإسلامي، بدعمٍ من مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وشركائه ومختلف الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، فتمو الاقتصاد الإسلامي دلالة على حكمة رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وهي رؤية رسمت خارطة طريق لاقتصاد مستدام من خلال الاقتصاد الإسلامي وبالتناغم مع استراتيجية الدولة لأن تكون الإمارات من بين أفضل دول العالم عام ٢٠٢١»<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن الوصول لهذا التطلع الهام في زمن تتصارع فيه الاقتصاديات المتعددة لأخذ مكانتها المحلية والإقليمية والعالمية بين مصاف الدول المتقدمة من حيث تكامل الخدمات والمنتجات المالية والسلعية هو أمر مهم جداً يحدد مسار الدولة للحصول

(١) المجلة الإلكترونية إيلاف - العدد ٤٥٢٣ الأربعاء ٩ أكتوبر ٢٠١٣.



على رفاهية المعيشة في جميع الجوانب الحياتية المتعددة وإشباع الحاجات للأفراد.

ومن المعلوم أن أي تنمية مستدامة يجب أن تتسق مساراتها في جميع القطاعات الحيوية الناشطة في الدولة حتى يحصل التكامل في جميع القطاعات، ولهذا فقد استوعبت هذه الخطة الطموحة قطاعات متعددة تحقق هذا التكامل لتهيئة الأجواء لدعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، ومن هنا كانت النظرة الشاملة لضم قطاعات مختلفة تحت هذه الاستراتيجية، ومن جملتها القطاعات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي حيث سيضم قطاع الاقتصاد الإسلامي - كقطاع من قطاعات اقتصاد دبي - قطاعات فرعية هي: التمويل الإسلامي، والتأمين الإسلامي، والتحكيم في العقود الإسلامية، وتطوير صناعات الأغذية الحلال، والمعايير التجارية والصناعية الإسلامية، بالإضافة إلى مسار معايير الجودة الإسلامية، وهي مجالات



وقطاعات هامة تؤسس النظرة المتكاملة التي ينشدها المبدعون لهذا التوجه المبارك.

وقد جاء بحثي هذا كمحاولة جادة لوضع لبنة ضمن صرح الدراسات المعمقة التي كتبت، ولا تزال تكتب، من أجل ترسيخ فكرة: «دعم استراتيجيية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي» وجعلها حقيقة ماثلة للعيان يستفيد منها عدد كبير من الأفراد، ليس في النطاق المحلي فحسب، بل وعلى المستوى الإقليمي والعالمي بإذن الله تعالى.

وقد قسمت هذا البحث لمباحث متعددة، حاولت من خلالها إضافة فكرة جديدة أو تعميق فكرة قائمة بما يناسبها من تعزيز لأقوال أو ممارسات مهمة في مجالها، فجاء المبحث الأول في حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى تطوير حوكمة الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية، والمبحث الثاني في حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى تفعيل دور الزكاة والوقف، والمبحث الثالث في



حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى التحكيم الإسلامي، والمبحث الرابع في دعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي من خلال محاورها السبعة: (التمويل الإسلامي. المنتجات الحلال. السياحة العائلية. الاقتصاد الرقمي. التصاميم الإسلامية. القطاع المعرفي. المعايير التجارية والصناعية الإسلامية).

وربما تحلل هذه المباحث بعض المطالب المهمة في موضوعها، ثم ختمت بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، كما أضفت التوصيات والمقترحات التي ارتأيتها لتمكين ودعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

وبما أن هذا البحث قد تركز حول المحور المستقبلي، وهو محور ينظر بعين المستقبل والتجديد والتطلع، فسوف يشعر القارئ الكريم أنني تجاوزت التعمق في المصطلحات الفقهية كثيراً وتعرضت لها بشكل موجز، وصوبت كتابتي نحو التركيز على



النظرة الاستشرافية المستقبلية الشاملة لموضوعات هذا البحث التي تطرح رؤى وأفكاراً متجددة في مجالها، مع اعتباري لأصول المنهج العلمي في كتابة البحوث العلمية، ولعذرني القارئ الكريم حول هذا المنهج الاستشرافي في الكتابة، والذي أرجو الله تعالى أن يسدد كلماتي فيه، وأن يسهم هذا البحث في تحقيق مبتغاه، والله ولي التوفيق.





إن الوصول لتحقيق هدف إيجاد مركز مالي للاقتصاد الإسلامي في دولة من الدول يحتاج لإيجاد البنية المالية التحتية لهذا الأمر بحيث يتم تهيئة الأجواء لبناء هذه الأرضية المالية المناسبة لذلك التوجه المهم، وعليه فيجب أن تتكامل الخدمات المالية المتعددة في قطاعاتها المختلفة والمتعددة، وينبغي أن تتنوع هذه الخدمات ما بين خدمات تجارية وسلعية وائتمانية وخدمات مالية - سواء المصرفية أو الاستثمارية - وغيرها من الخدمات المهمة في القطاع الاقتصادي، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية المالية، وكذلك خدمات التأمين المختلفة.

وتتضمن البنية التحتية المالية عادة لكل دولة من أسس مهمة منها: البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين





وشركات الخدمات وشركات الاستشارات المالية، فإذا ما تحقق هدف وصول دبي لأن تكون «عاصمة الاقتصاد الإسلامي» فإن ذلك يعني أن المؤسسات المالية سوف تستفيد بشكل كبير من خلال تقديم خدماتها المالية لشريحة أكبر من العملاء، تفوق عدد العملاء في السوق المحلي والذي قد يكون محدوداً بسبب صغر حجمه، فهو محدود بحجم الاقتصاد المحلي، وكذلك سوف تحصل المؤسسات المالية في دبي على فرصة أكبر للدخول إلى أسواق المال العالمية واكتسابها الخبرة ورفع كفاءتها من خلال العمل في بيئة أكثر تنافسية وأكثر تطوراً.

ومن الأمور المهمة التي يجب أن توضع بعين الاعتبار هو دور البيئة التشريعية والتنفيذية والرقابية التي تلعب دوراً مؤثراً في دعم وتعزيز «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»؛ وذلك حتى يتم الانسجام الكامل بين البيئة المالية وغيرها من البيئات المهمة في الدولة المكتملة لقطاع الاقتصاد، مع وضع استراتيجيات محددة



في مجال تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي، فتوافر البيئة الاقتصادية الكلية المناسبة تعد من العوامل الحاسمة في نجاح مشروع دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، وتنصرف تلك البيئة بشكل أساس إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية فيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد الإسلامي، ويعد الاستقرار الاقتصادي لدولة عاصمة الاقتصاد الإسلامي أمراً حاسماً في نمو أعمالها وتحقيق غاياتها، كما يجب أن يتناول أيضاً جانب تعزيز مناخ الكفاءة؛ فالقدرة على المنافسة لا ترتبط بالحجم، بقدر ما ترتبط بالكفاءة بمفهومها الفني والتخصصي، فالعاصمة الاقتصادية الإسلامية القادرة على المنافسة هي التي ترتفع مستويات الكفاءة بها إلى أعلى درجات التميز والتطبيق.

وإذا ما تطرقنا لخصوصية دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى وجه الخصوص دبي، فيقرر مدير أسواق رأس المال الإسلامية في «تومسون رويترز» أن تقرير واقع الاقتصاد



الإسلامي العالمي «في العام ٢٠١٤ يقدم مقياساً مميزاً لتطور الاقتصاد الإسلامي العالمي.

حيث إنه مؤشر مستقل ومتعدد الأبعاد يتجاوز مقياس الاستهلاك الكمي ليحدد تطور المنظومة المتكاملة للاقتصاد الإسلامي في كل دولة، وتتصدر الإمارات العربية المتحدة وماليزيا والبحرين المؤشر الأول للاقتصاد الإسلامي لعام ٢٠١٤، ويقدم تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي قطاع الاقتصاد الإسلامي بصفته من القطاعات الرئيسة الذي تتأثر منظومته هيكلية بالقيم الإسلامية المتجسدة في أسلوب حياة المستهلك والممارسات التجارية<sup>(١)</sup>.

وأنطلق من هذا التقرير الذي يبين تصدر الإمارات العربية المتحدة للمؤشر الأول للاقتصاد الإسلامي لأبداً أول مباحث هذا البحث وهو:

(١) مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي. ٢٠١٤/١٢/٠٧.



## المبحث الأول

### حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى تطوير

### حوكمة الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية

تعد حوكمة الشركات (corporate governance) من أهم الموضوعات المستجدة، والتي بدأت الاقتصاديات المختلفة تقننها، وتفرض تطبيقها على نطاق واسع، وقد تعاضم الاهتمام بهذا الموضوع في العديد من الدول المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية، وخاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات في بعض دول العالم في عقد التسعينات من القرن الماضي، والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة، ولافتقار العديد من تلك المؤسسات للرقابة والخبرة والمهارة اللازمة للتعامل مع الأزمات المالية، بالإضافة إلى نقص



الشفافية، حيث أدت هذه الأزمات والانهيارات إلى تكبد كثير من المساهمين خسائر مادية فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات<sup>(١)</sup>.

وقبل الدخول في بيان حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى تطوير حوكمة الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية، وطرح فكري حول هذا الموضوع، فإنني أقدم توطئة مختصرة حول مفهوم الحوكمة والمؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الأول: بيان مفهوم الحوكمة والمؤسسات المالية

الإسلامية.

أولاً: مفهوم الحوكمة:

أ) من الناحية اللغوية:

المصطلح: (حوكمة الشركات) ترجمة لكلمة إنجليزية

(١) دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية - الدكتور مناور حداد ص ٤ - نسخة إلكترونية.



هي corporate governance<sup>(١)</sup>: فكلمة corporate معناها شركة؛ وكلمة governance معناها: حاكم أو يحكم.

وبالرجوع إلى معاجم اللغة العربية والبحث عن أقرب اشتقاق لهذا المعنى، نجد أن أقربها هو لفظ (حكم) وتقول العرب: حكمت وأحكمت وحكّمت؛ بمعنى: منعت ورددت؛ ومن هذا قيل للحاكم بين الناس: حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم؛ ومن المعاني لكلمة (حكّم): حكّم الشيء وأحكّمه كلاهما: منعه من الفساد<sup>(٢)</sup>.

ورغم أن لفظ حوكمة لم ترد في القواميس العربية على هذا الوزن، إلا أن المعنى العام لها من مادة لفظ (حكم) الذي يعنى كما

(١) حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين - مجموعة مركز بحوث - ترجمة سمير كريم - نشر المشروعات الدولية الخاصة - غرفة التجارة الأمريكية واشنطن - نسخة إلكترونية.  
(٢) لسان العرب لابن منظور - دار المعارف مادة (حكم).



سبق القول: المنع من الظلم والفساد، وهو المتفق عليه اصطلاحاً لكلمة الحوكمة، التي تهدف إلى منع الظلم والفساد.

ولقد حاول البعض ترجمتها إلى: الحاكمة أو الضوابط المؤسسية الحاكمة، إلا أن المصطلح الشائع هو الحوكمة الذي لقي استحساناً من مجمع اللغة العربية وأقره عام ٢٠٠٢م<sup>(١)</sup>.

ب) من الناحية الاصطلاحية:

لا يوجد مفهوم موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين لمفهوم الحوكمة، بل يوجد عدة تعريفات ومفاهيم<sup>(٢)</sup>. ويمكن إيراد مفهوم يجمع كثيراً من التعريفات الموجودة في الساحة الاقتصادية، وهو:

(١) حوكمة الشركات «تعريف مع إطلاله إسلامية» - دكتور/ محمد عبد الحلیم عمر - ص ٢ نسخة إلكترونية.

(٢) دراسة عن مشكلات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على القيد والتداول في سوق الأوراق المالية (مبدأ الإفصاح والشفافية) - أ- عبد الله عبد اللطيف عبد الله محمد - نسخة إلكترونية.



الحوكمة هي: مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات.

وبمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام؛ أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد، وتحديد المسؤول والمسؤولية<sup>(١)</sup>.

فالحوكمة هي النظام الذي يمكن من خلاله توجيه المؤسسات المختلفة، وتحقيق الرقابة والسيطرة على عملياتها.

ومن ثمَّ فإنَّ مفهوم حوكمة الشركات يتمحور حول آليات وأساليب الرقابة، التي تعمل على الحد من المشكلات التي قد

(١) البعد المصرفي في حوكمة الشركات، مجلة مصارف، الكويت، العدد ٤٥، السنة ٢٠٠٦، ص. ٠٣. د. أحمد منير نجار.





تنتج من تعارض واختلاف اهتمامات وأولويات الأطراف المختلفة المؤثرة في عمل الشركة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: المؤسسات المالية الإسلامية:

لن نتطرق للتنوع الفني في مفهوم المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها، فمن الاقتصاديين من يقصر المؤسسات المالية على الكيانات التي ليست لها أصول عقارية، وبعضهم يتناول عدم قدرتها على تقديم خدمات تمويلية<sup>(٢)</sup>. غير أنني سأجرح لتفسيرها بالمفهوم العام المستوعب لكل تلك القطاعات، ولذا فإننا نعني بالمؤسسات المالية الإسلامية: كل مؤسسة تقدم خدمات مالية مطلقاً، وتكون ملتزمة في عملها وأنشطتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(١) ورقة بحثية مقدمة من الباحث / عيد بن حامد الشمري إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق «دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي». نسخة إلكترونية.  
(٢) موقع المعرفة - موقع الكتروني.



فتشمل بهذا المفهوم العام البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامي وشركات التأمين التكافلي وشركات الخدمات والاتصالات والعقار وغيرها من القطاعات المختلفة بشرط تقيدها في أنشطتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

و الحوكمة باعتبارها مجموعة قواعد وإجراءات وضوابط للرقابة تضمن حسن وجود إدارة المؤسسة وتحسين الأداء، فهي ميثاق أخلاقي لانتهاج الممارسات الأخلاقية والنزاهة وتعزيز ثقافة الأمانة والابتعاد عن السلوكيات غير القويمة، والإنصاف في التعامل مع جميع الأفراد المتعاملين مع المؤسسة والعاملين فيها تعاملاً منصفاً، وهذا كله يتوافق مع الأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، ولئن كانت الحوكمة بهذا المفهوم تشمل المؤسسات عموماً إلا أن المؤسسات المالية الإسلامية في القطاع المالي الإسلامي لها حوكمة ثنائية ناتجة عن



وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة المنتخب من الجمعية العمومية للمؤسسة بهدف مراقبة الجانب الإداري للبنك، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية. وتكتسب الحوكمة أهميتها من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة والممارسة بمهنية، إضافة إلى منح حق مساءلة إدارة المؤسسة، وكلها ضوابط مدروسة لتحقيق الحماية للمساهمين والمستثمرين جميعاً، مع مراعاة مصالح العمل والعاملين والحد من استغلال الإدارة في غير المصلحة العامة بشكل يؤدي إلى صيانة الحقوق وتنمية الاستثمارات والمدخرات وتعظيم الربحية.

إن وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المؤسسات المالية الإسلامية سيعود عليها بمزيد من النجاح وسيدعم توسع عملياتها، وكل ذلك يندرج تحت مفهوم الأمانة التي يتحمل أداءها كل فرد في مجال اختصاصه



ومسؤولياته لقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ  
 أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ  
 إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾<sup>(١)</sup>، يقول القرطبي: هذه الآية من أمهات  
 الأحكام، تضمنت جميع الدين والشرع<sup>(٢)</sup>.

كما يجدر التنويه بأن الحوكمة لن تحقق الأهداف المنشودة  
 بالاقتصار على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تنفيذها، وإنما  
 تحتاج إلى توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها، وهذا لا يتحقق  
 إلا بالتعاون بين جميع الهيئات العاملة في الدولة بما فيهم  
 جمهور المتعاملين.

ومن هنا فإن الاقتصاد الإسلامي في حاجة ماسة  
 لتطوير حوكمة الشركات والمؤسسات المالية، وذلك لتعزيز هذا  
 الجانب المهم في عمل ومسيرة المؤسسات المالية القائمة على منهج

(١) سورة النساء الآية ٥٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي - محمد بن أحمد  
 القرطبي - ٥ / ٢٢١ - ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٦٧ م.



الاقتصاد الإسلامي، حيث تعمل الحوكمة على إيجاد بيئة أعمال صالحة تسودها الثقة والقيم الأخلاقية الفاضلة بما يحفظ الحقوق وبما يعود على المجتمع بالخير والتقدم والحياة الطيبة التي أساسها الإيمان والعمل الصالح، وهذا ما أرشدنا إليه القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: ملامح هيكل نظام الحوكمة المنشود:

إن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قامت بوضع هيكل لنظام الحوكمة، وتضمن مجموعة مبادئ يقوم عليها نظام الحوكمة: وهي أربعة تتمثل في الآتي<sup>(٢)</sup>:

- (١) سورة النحل الآية ٩٧. وانظر: حوكمة الشركات «تعريف مع إطلاله إسلامية»- دكتور/ محمد عبد الحليم عمر- ص ٨ نسخة إلكترونية
- (٢) للتعرف تفصيلاً على هذا النظام: انظر موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الإنترنت [www.oecd.org](http://www.oecd.org)



١- العدالة بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة؛ وهم المساهمون ومجلس الإدارة والمدبرون التنفيذيون والعاملون في الشركة وأصحاب المصالح، مثل: عملاء الشركة والموردون والدائنون والبنوك والمجتمع الذي توجد الشركة فيه، بحيث يحصل كل طرف على حقوقه ويؤدي التزاماته.

٢- المسؤولية: بمعنى تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة، والعمل على أدائها بكل صدق وأمانة.

٣- المساءلة: بمعنى ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، وربط مدى الوفاء بها بنظام للجزاء في صورة مكافأة المجتهد ومعاقبة المقصر، من خلال نظام داخلي في الشركة للحوافز وللعقوبات، وتطبيقه على الجميع، وكذا وجود نظام قضائي عادل وحاسم وسريع في الدولة.

٤- الشفافية: بمعنى الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات التي تقدم عن أعمال الشركة للأطراف الذين



لا تمكنهم ظروفهم من الإشراف المباشر على أعمال الشركة التي لهم فيها مصالح واحتياجاتهم إليها، للتعرف على مدى أمانة وكفاءة الإدارة في إدارة أموالهم والمحافظة على حقوقهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقاتهم بالشركة<sup>(١)</sup>.

وأظن أننا ندرك تماماً بأن الشريعة الإسلامية قد سبقت هذه المنظمات جميعها بتأسيسها لأركان الحوكمة؛ حيث تعتبر العدالة من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية، تساندها قيمة الوفاء بالعقود، وهو ما تؤكد آيات متضافرة في هذا الشأن منها: قول الله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) حوكمة الشركات «تعريف مع إطلاله إسلامية» - دكتور/ محمد عبد الحليم عمر - ص ٢ نسخة إلكترونية.

(٢) سورة النساء الآية ١٣٥.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٥٢.



كما أن المسؤولية قد بيّنتها الشريعة الإسلامية بشكل دقيق، وربطتها بجانب العبادة والمراقبة، فالمسلم عند تعاقد مع الآخرين إنما هو مسؤول أمام الله تعالى الذي أمر بالوفاء بالعقود. وكما نظرت الشريعة الإسلامية إلى المساءلة في تنظيمها لعقود المعاملات، فقد وضعت أسساً لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، فجاء في الحديث الشريف: «المسلمون على شروطهم»<sup>(١)</sup>.

وأما الشفافية بمعنى الصدق والأمانة فلسنا في حاجة إلى التأكيد على موقف الإسلام من قيم الصدق والأمانة والحث عليهما بشكل عام؛ إضافة إلى تحذيره وتنفيره من الكذب بشكل خاص، قال رسول الله ﷺ: «إياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل

(١) الحديث رواه الترمذي وأحمد.





ليكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا، وعليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، والبر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا»<sup>(١)</sup>.

إن ملامح هيكل نظام الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية المنشود يكمن أولا في إيمان المتعاملين والمؤسسات المالية بمفهوم المراقبة لله تعالى ثم بمراعاة الأمانة العلمية والمهنية، قال تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام ﴿إِن يَكُ خَيْرٍ مِّنْ أَسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾<sup>(٢)</sup>، إن الأحق بالإدارة في المؤسسات المالية الإسلامية هو من توفرت فيه هاتان الصفتان، وكلما كانت المهمة والمسؤولية أعظم، كان التشدد في تحقق هاتين الصفتين أكثر وأكبر.

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم.

(٢) سورة القصص الآية ٢٦.



وليست الأمانة هنا إلا رمزاً لما يستلزمه الإيمان بالله تعالى من المحامد، كالإخلاص والصدق والصبر والمروءة والعفة وأداء الفرائض والكف عن المحرمات؛ وقد قال أكثر المفسرين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ ﴾<sup>(١)</sup> إن المراد بها: التكاليف الشرعية عامة<sup>(٢)</sup>.

هذه نبذة مختصرة حول الملامح، ونتطرق لأهمية تطوير حوكمة الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية في المطلب التالي.

المطلب الثالث: تطوير حوكمة الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية:

أتطلع للمستقبل بوضع بعض الملامح التي ننشدها والتي تبين حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى تطوير حوكمة الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية، ومنها:

(١) سورة الأحزاب: ٧٢.

(٢) تفسير القرطبي ١٤ / ٢٣٠ - ط. دار إحياء التراث العربي.



## ١ - تعزيز دور الرقابة الشرعية الخارجية:

والمقصود من التدقيق الشرعي الخارجي هو: تتبع وفحص الأعمال للمؤسسة المالية الإسلامية بهدف التحقق من سلامة التزامها بمقتضى مرجعيتها الشرعية والفنية المعتمدة<sup>(١)</sup>.

إن بناء التدقيق الشرعي، القائم على تعزيز الشفافية، والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، يساهم بشكل كبير في ضبط هذا المنهج، بل وحتى أسلوب العمل في تلك المؤسسات المالية الإسلامية ليساهم في دعم مشروع دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

إن إدارات الرقابة الشرعية الداخلية والهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية تساهم بشكل كبير في ضبط العمل

---

(١) المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ٢٠٠٤م  
 بحث الدكتور رياض الخليفة ص ٦ التأصيل الشرعي لأعمال  
 التدقيق الشرعي الخارجي.



بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتؤدي هذه الإدارات دورها بشكل جيد، ولكن دورها ينتهي عند الضبط الشرعي الداخلي للمؤسسة، ويأتي بعده الدور المكمل، وهو دور الرقابة الشرعية الخارجية؛ وذلك لكي تؤسس هذه المهنة على أسس علمية دقيقة لتقديم تصور واضح للمساهمين، والمتعاملين مع تلك المؤسسة بصورة عنوانها الشفافية، وتدلل على مصداقية الشركة في تعاملها الشرعي في أنشطتها وعقودها، فقد اعتمدت معظم المؤسسات التقليدية نهج التدقيق الخارجي لما له من حيادية كبيرة، ونحن لا نعني بهذا الطرح أن نحجب الثقة عن التدقيق الشرعي الداخلي، وإنما مقصدنا من ذلك هو تعزيز جانب الشفافية والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

وتكمن أهمية التدقيق الشرعي الخارجي بما يلي:

أ) تعزيز الثقة ورفع مستوى الشفافية لدى المؤسسة والمتعاملين معها.



ب) التأثير الإيجابي الفعال باتجاه تقويم وتطوير الجوانب الإجرائية فيما ينبغي أن يكون عليه عمل المؤسسة من الناحية الشرعية، مما يعزز قدرتها الأدائية والمهنية والفنية.

ت) تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة؛ من حيث الضبط الشرعي والخطة الشرعية المعتمدة للتدقيق؛ لتوافق أعمال المؤسسة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية<sup>(١)</sup>.

فالتدقيق الشرعي الخارجي يعتبر وسيلة لضبط التزام المؤسسة المالية الإسلامية بمعايير الشريعة من جهة، وبمعايير العمل المهني من جهة أخرى، فيما يتعلق بالالتزام بالأحكام الشرعية في جميع الأنشطة والأعمال. وهو أمر مطلوب شرعاً وفق قاعدة: «ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب»، جاء في قرار المجمع الفقهي ما نصه: (كل أداة حديثة وصل إليها الإنسان بما علمه الله وسخر له من وسائل؛ إذا كانت تخدم غرضاً شرعياً

(١) المرجع السابق.



أو واجباً من واجبات الإسلام، تصبح مطلوبة بقدر درجة الأمر الذي تخدّمه وتحقّقه من المطالب الشرعية، وفقاً للقاعدة الأصولية المعروفة؛ وهي: أن ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب) ا.هـ (١).

٢- إيجاد آليات تمكن الهيئات الشرعية أو إدارات الرقابة الشرعية من تمثيلها في اجتماعات مجلس الإدارة بصفة مراقب.

لم يتم - حسب علمي - أي تطبيق لمثل هذه التجربة في المؤسسات المالية الإسلامية، فلا يوجد هناك تقنين من الجهات الإشرافية أو الرقابية بذلك الأمر، ولم يُلزم به من أي جهة معيارية.

وحاجتنا لهذا التمثيل الشرعي في مجالس الإدارات هو لتعزيز جانب الشفافية في اتخاذ القرارات المهمة، حيث إنه في بعض الأحيان يتم اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤثر في مسيرة

(١) مجلة المجمع الفقهي - الدورة الخامسة - العدد ٥ - الجزء ٣ / ٢٤٦١ -

سنة ١٩٨٨ م.



المؤسسة المالية الإسلامية، من حيث المصداقية والشفافية دون أن يكون للهيئة الشرعية أو جهاز الرقابة الشرعي أي دور أو تدخل في الموضوع المقصود، ولا أتكلم عن القرارات الفنية الخاصة بالعمل التشغيلي ولكن أقصد تلك القرارات المصيرية التي تؤثر في سير المؤسسة المالية الإسلامية.

وأنقل الآن للبعد الآخر من أبعاد التصور لعاصمة الاقتصاد الإسلامي، وهو منظومة الزكاة والوقف.



## المبحث الثاني حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى تفعيل دور الزكاة والوقف

الزكاة فريضة شرعية ومالية ولها تعلق اجتماعي مهم في حياة الناس، وهي ركن هام في بناء الاقتصاد الإسلامي وتحقيق العدالة الاجتماعية، غرضها سعادة الفرد والمجتمع، وتحقيق التكافل والترابط بين أفرادهِ<sup>(١)</sup>.

والزكاة في اللغة هي: النماء والطهارة والزيادة<sup>(٢)</sup>.

وفي اصطلاح الفقهاء تطلق على: أداء حق يجب في أموال مخصوصة، على وجه مخصوص<sup>(٣)</sup>.

(١) الزكاة ودورها في نهضة الأمة - د. علاء الدين زعتري - نسخة إلكترونية. [www.alzatari.net](http://www.alzatari.net)

(٢) لسان العرب لابن منظور مادة (زكا).

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية - ٢٣ / ٢٢٦ - طباعة ذات السلاسل - الكويت ١٩٨٣ م.





وأما الوقف فهو النافلة الاجتماعية المهمة في حياة الشعوب والأمم.

والوقف في اللغة: هو الحبس<sup>(١)</sup>.

وفي اصطلاح الفقهاء هو: حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته، على مصرف مباح؛ ويقصد بقطع التصرف فيه؛ أنه لا يجوز للواقف أو لناظر الوقف بيعه أو هبته، كما أنه لا يورث عن الواقف<sup>(٢)</sup>.

وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين:

(١) المصباح المنير للفيومي مادة (وقف). مكتبة لبنان- بيروت- ١٩٩٠م..  
 (٢) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء - الشيخ قاسم القونوسي، (ص/ ١٩٧)، ط. دار الوفاء للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، التعريفات، الجرجاني (ص/ ٣٢٨)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.



المطلب الأول: دور الزكاة والوقف وأهميتها اقتصادياً

ومجتمعياً:

تلعب الزكاة دوراً مهماً في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التنمية المنشودة للمجتمع من خلال أسس اقتصادية مهمة، وهي: محاربة الاكتناز، وتشجيع الاستثمار، وتشجيع الانفاق.

فمن أهم الأهداف التي تسعى إليها الزكاة هي منع اكتناز الأموال؛ فاكنتاز الأموال وإبقاؤها ساكنة سوف يؤخر الحركة الاقتصادية والمنفعة للمجتمع.

ومن المعلوم أن هناك وظيفة اجتماعية للأموال، والأموال في نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي تقوم بوظيفة هامة في المجتمع، ولا يجوز لمالك هذه الأموال أن يحول دون أداء هذه الأموال لدورها الاجتماعي عن طريق الاكتناز والتجميد، ولذا فقد حرم الإسلام كنز الأموال وتعطيلها عن الحركة، ووردت نصوص قرآنية تمنع من اكتناز النقود وإخراجها من ميدان التداول



وتجميدها، وقد رتب الله تعالى على كنز الأموال وعيداً مرعباً لمن يتق الله ويخاف حسابه وعقابه فقال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿١﴾».

فهذا التجميد من شأنه أن يفسد التوازن المالي والتجارة والاقتصاد عامة، ومن ثم يفسد بذلك التوازن الاجتماعي ويؤدي إلى محظورات يجب منعها تبعاً لمبدأ «سد الذرائع»<sup>(٢)</sup>، وعليه فلا تصبح مسألة الاكتناز مسألة شخصية أو فردية، بل تصبح مسألة تشريعية، ومشكلة اجتماعية تطالب الدولة بمنعها عن طريق التشريع بما لها من سلطان وولاية.

(١) سورة التوبة الآية ٣٤-٣٥.

(٢) قال الباجي: ذهب مالك إلى المنع من سد الذرائع، وهي المسألة التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى فعل المحظور، المنشور في القواعد لبدر الدين الزركشي ٨/٩٠-ط. دار الكتبي - القاهرة.



وهذا المفهوم يتوافق مع مبادئ الاقتصاد العالمي الحالي، والذي يؤكد أن اكتناز الأموال من أهم العوامل التي تعوق التنمية الاقتصادية للدولة؛ لأن هذه الموارد الراكدة لا تدخل في عجلة الاقتصاد، وبالتالي تقلل من حجم الموارد المحلية، ومن ثمَّ فإن ذلك يؤدي إلى مستوى تنموي أقل بكثير مما يمكن أن يتحقق لو أن كل الموارد موظفة ومستخدمة في إنعاش الاقتصاد<sup>(١)</sup>.

كما أن الزكاة تشجع - ضمناً - استثمار الأموال المكتنزة؛ لأن أموال الزكاة إذا لم تستثمر وتُمنى سوف تتلاشى مع مرور السنين.

وأما العامل الاقتصادي الثالث المرتبط بالزكاة فهو مبدأ تشجيع الإنفاق، فالنظريات الاقتصادية المعاصرة التي تبين أن الاستثمار وحده ليس كافياً لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية إن لم يتوفر السوق الذي يستوعب شراء المنتجات الصادرة عن هذه

(١) د. علاء الدين زعتري، الزكاة ودورها في نهضة الأمة - نسخة



الاستثمارات، فهناك علاقة مترابطة بين الاستثمار والإنفاق؛ لأن تقليل الإنفاق يؤثر على السوق، ويقلل من قدراته على استيعاب المنتجات، مما يجعل الكثيرين غير راغبين في أن يخاطروا بأموالهم في استثمارات جديدة<sup>(١)</sup>.

وتعتبر الزكاة مرتكزاً أساسياً من مرتكزات النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث وضع الإسلام قواعدها الثابتة وحدد الإجراءات العملية اللازمة لتنفيذها في الحياة العملية، وألزم الحكومات في الدول الإسلامية بالقيام بشؤون الزكاة جبايةً وصرفاً. ولذا فقد تميزت الزكاة بخصائص معينة باعتبارها اقتطاعاً مالياً من دخول وثروات المكلفين الأغنياء، وأهم تلك الخصائص<sup>(٢)</sup>:

- (١) الزكاة، الأسس الشرعية والدور الإنشائي والتوزيعي. انعمت عبد اللطيف مشهور - ص ١٩٧. - المركز العالمي للفكر الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣ م.
- (٢) المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. القاهرة: صالح صالح - ص ٦١٦. ١٩٧ - دار الفجر، ٢٠٠٦.



أ) اتساع وتنوع الوعاء الخاضع للزكاة، حيث تعتبر جميع الأموال القابلة للنماء، سواء كانت تلك الأموال القابلة للنمو حقيقية أم تقديرية، وعاء للزكاة بشروط معينة.

ب) تقسم الأموال التي تجب فيها الزكاة إلى مجموعتين رئيسيتين: الأصول الرأسمالية، وتشمل الثروة الحيوانية، والذهب والفضة، والأرصدة النقدية، ورأس المال العامل، والأوراق المالية.

وتمثل المجموعة الثانية الدخل المتولدة من استغلال الأصول الرأسمالية، وتشمل المنتجات والإيرادات والدخول المختلفة.

ت) نمو حصيلة الزكاة وتجديدها سنويا: من المعلوم أن الوعاء الخاضع للزكاة يرتبط بالنشاط الاقتصادي، وأن معظمه يتكون من الدخل أو الناتج المتولد من استخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع، ومن ثمَّ فإنَّ حصيلة الزكاة ترتبط ارتباطاً



وثيقاً وطردياً بمستوى النشاط الاقتصادي، تنمو وتزيد مع نموه، وتتجدد سنوياً مع دور النشاط الاقتصادي القائم في المجتمع.

ث ) الزكاة أداة مالية مساعدة ومكملة لأدوات السياسة النقدية في حال تحقيق الاستقرار النقدي؛ ذلك أن التأثير في نسبة معتبرة من الدخل القومي في مرحلة الجمع والتحصيل، أو في مرحلة الإنفاق والتوزيع لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية<sup>(١)</sup>.

كما تعد الزكاة من وجهة نظر كثير من الفقهاء والمتخصصين في الاقتصاد الإسلامي المؤسسة الأولى للضمان الاجتماعي في الإسلام، والأداة الأولى من أدوات التكافل الاجتماعي؛ فمن خلال مصارفها المعروفة في الفقه يتجلى لنا بوضوح

(١) الزكاة وتمويل التنمية المحلية - د. جمال العمارة وآخرون - نسخة إلكترونية.



الدور الكبير الذي تؤديه الزكاة في تحقيق الأهداف الإنسانية للمجتمع المسلم، وهو ما يؤكد أن للزكاة آثاراً اجتماعية كبيرة على المجتمع.

وأما الوقف الإسلامي فلا يقل شأناً عن مشروعية الزكاة المفروضة؛ فكلاهما أنظمة إسلامية رائدة، متفقتة المبادئ والأهداف بما يعود بالمصلحة على أفراد المجتمع الإسلامي، وإن ميدان الوقف ليس ميداناً ضيقاً جامداً بل هو ميدان فسيح يشمل كل ألوان البر، فكان الوقف وما يزال له أهمية تاريخية عظيمة في الكفاح ضد الفقر والعجز، الذي كان يشكل عقبات كبرى في طريق تقدم الإنسان ورقيه، وتحقيق كرامته وحرية.

والوقف الإسلامي باب من أبواب الخير الذي انتهجته الأمة الإسلامية لتحقيق القربات والأعمال الصالحة ابتغاء مرضاة الله، وهو يعكس حكمة الإسلام في استغلال الأموال وتوظيفها، مع بقاء عينها لمصالح خيرية دائمة، فهو وسيلة متطورة لشكل





الإففاق في سبيل الله تعالى، بحيث تتجلى الحكمة من العنصر  
المستدام المفيد للمجتمع.

يقول العز بن عبدالسلام: « قد علمنا من موارد الشرع  
ومصادره أن مطلوب الشرع إنما هو مصالح العباد في دينهم  
ودنياهم»<sup>(١)</sup>.

لقد كان للوقف على مر العصور الإسلامية دور مهم  
وتاريخي في حياة الشعوب الإسلامية، حيث يعتبر الوقف  
الإسلامي عنواناً تميزت به الحضارة الإسلامية على مر العصور،  
بل دعا إلى تطبيقها حرصاً منه على زيادة أعمال البر والإحسان  
من المسلمين تقرباً إلى الله تعالى، وتوثيقاً للعلاقات فيما بين الناس  
جميعاً داخل المجتمع الإسلامي، فيجوز الوقف على الفقراء  
والأغنياء، والأقرباء والغرباء، والمسلمين وغيرهم من أهل

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبدالسلام ص ٣٨- دار  
الكتب العلمية.



الذمة، الذين يعيشون داخل المجتمع الإسلامي بشروط ذكرها فقهاء المسلمين<sup>(١)</sup>، وفتح الباب واسعاً لكل الناس أن يُوقفوا من أموالهم نصيباً يُنفق في وجوه الخير<sup>(٢)</sup>.

وهنا تبرز حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى تفعيل دور الوقف والزكاة باعتبارهما مصدراً من مصادر الدخل العام للأفراد على جهة البر والإحسان؛ من جهة الإلزام في الزكاة ومن جهة التبرع والإحسان في الوقف. وتكمن أهمية تفعيل هذا الجانب الاقتصادي الحيوي في تكامل القطاعات الاقتصادية العاملة في الدولة، فلا شك أن المسؤولية المجتمعية تحتم أن يتفاعل الأفراد في المشاركة في مسؤولياتهم تجاه المجتمع لسد حاجات أفرادهم ومؤسساتهم، وقد ثبت في التاريخ الإسلامي تبرع كثير

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية - ٢٣ / ٢٢٦ - وما بعدها.

(٢) الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني - د. منذر قحف - ورقة عرضت في ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي - لبنان - ٢٠٠١ م -



من الصحابة الكرام لمؤسسات الدولة الإسلامية وأفرادها في مواقف الشدة، ولم يقتصر الأمر على سد الاحتياجات الخاصة بل تعدى للخدمات العامة؛ فهذا هو عثمان بن عفان رضي الله عنه عندما ساهم بأمواله في سد احتياج ثلاثة مصارف مجتمعية مهمة: منها الخدمي المتمثل في توفير احتياج عام للمسجد، ومنها الإغاثي المتمثل في توفير الماء للناس، ومنها الجانب العسكري المتمثل في تجهيز الجيش من عدة وعتاد، فقد حدث الأحنف بن قيس قال: قدمنا المدينة فجاء عثمان فقبل: هذا عثمان، فدخل عليه ملاءة له صفراء قد قنع بها رأسه، قال: ها هنا علي؟ قالوا: نعم، قال: ها هنا طلحة؟ قالوا: نعم، قال: ها هنا الزبير؟ قالوا: نعم قال: ها هنا سعد؟ قالوا: نعم، قال: أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو، أتعلمون أن رسول الله ﷺ قال: من يتاع مربد<sup>(١)</sup> بني فلان غفر الله له؟ فابتعته بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين ألفاً،

(١) المربد: الجرن، أو الفناء المتسع أمام الدور.



فأتيت النبي ﷺ فقلت: قد ابتعته ، فقال: اجعله في مسجدنا وأجره لك، قال: فقالوا: اللهم نعم ، قال: فقال: أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو ، أتعلمون أن رسول الله ﷺ قال: « من يتاع بئر رومة غفر الله له؟ »، فابتعتها بكذا وكذا، ثم أتيته فقلت: قد ابتعتها ، فقال: اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك ، قالوا: اللهم نعم، قال: أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو ، أتعلمون أن رسول الله ﷺ نظر في وجوه القوم فقال: « من يجهز هؤلاء غفر الله له؟ » يعني جيش العسرة ، فجهزتهم حتى لم يفقدوا عقالا ولا خطاما، قالوا: اللهم نعم ، قال: اللهم اشهد، ثلاثاً<sup>(١)</sup>.

لقد استطاع العقل الإسلامي أن يحول البذرة الواردة في القرآن إلى شجرة وارفة الظلال، وأن يترجم كلام رسول الله ﷺ وأعمال الصحابة الكرام الأجلاء إلى منظومة تشريعية، وإلى آليات

(١) الحديث رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٧ / ١٧، ط. دار الفكر - بيروت.



قادرة على أن تكون محيئة باستمرار، وعلى أن تستجيب في نفس الوقت وبنجاح لمختلف مكونات الوقف التعبدية، والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية على حد سواء<sup>(١)</sup>.

**المطلب الثاني: ملامح تفعيل دور الزكاة والوقف لخدمة**

**الاستراتيجية (دعم دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي):**

لئن كان الوقف الإسلامي مسألة تعبدية إيمانية غايتها البر والتقرب إلى الله تعالى بتطبيق أحكامه والسير في ظلال سنة نبيه ﷺ فإنه أيضاً مسألة عروقتها ضاربة في أعماق المال والاقتصاد والاستثمار والتمويل والتصرف والحساب<sup>(٢)</sup>.

(١) الوقف الإسلامي في ضوء تحديات التاريخ ومستلزمات الفكر والمياومة، د. حسن القرواشي - مجلة أوقاف تصدر عن الأمانة العامة

للأوقاف في الكويت العدد ٢٤ سنة ٢٠١٣ م ص ١٦-١٧

(٢) الوقف الإسلامي في ضوء تحديات التاريخ ومستلزمات الفكر والمياومة، د. حسن القرواشي - مجلة أوقاف تصدر عن الأمانة العامة

للأوقاف في الكويت العدد ٢٤ سنة ٢٠١٣ م ص ١٩



تعرض في هذا المطلب لبعض الملامح العامة التي تُفَعَّل دور هذا الجانب الخيري النفعي المهم، وربطه بقطاع المؤسسات المالية الإسلامية، فمن المقترحات التي يمكن أن نقدمها في هذا الجانب هي:

أ) السعي نحو صياغة منظومة الزكاة والوقف كعمل مؤسسي.

وأقصد بهذه النقطة تفعيل الهيكل المؤسسي المدروس لمنظومة الزكاة والوقف، وصياغتها في قالب مؤسسي، والعمل على صياغة كيانات مدروسة تلبى حاجة قطاعات الاقتصاد الأخرى المكملة، لينضوي بعضها تحت المؤسسات الخاصة وبعضها تحت المؤسسات العامة، مع مراعاة الجوانب الرقابية بشكل فاعل وصارم لضمان عدم انحراف هذه التجربة على المدى البعيد.



ب) إيجاد آليات لتفعيل أساليب التكافل الوقفي بشكل مؤسسات مالية إسلامية، وتبني نموذج الوقف التكافلي لإدارة التأمين التكافلي لتفيد منه مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ت) السعي نحو إنشاء الصناديق الوقفية المتعددة الأغراض. لقد تنوعت الأوقاف الإسلامية على مر العصور الإسلامية فشملت جوانب عدة في المجتمع، ومعلوم أن أفكار كل مجتمع هي وليدة عصرها، فما كان مهماً في وقت من الأوقات ربما لا يكون مهماً في وقت آخر؛ فمثلاً نجد في التاريخ الإسلامي أوقافاً لعابري السبيل، وأخرى للدلالة على اتجاه القبلة وهكذا، فلم يقتصر الأمر على النواحي الحاجية بل تعدى حتى للكليات، وهذا يعطي دلالة واضحة على سعة مفهوم الوقف وتناوله لجوانب عدة من الحياة الاجتماعية، ولذلك أعتقد أنه من المفيد جداً أن



يتم دراسة مدى مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية في توفير وإيجاد مثل هذه الصناديق المتعددة التي تضمن الحياة الكريمة والعيش الرغيد لأفراد المجتمع من خلال الدور المجتمعي والتنموي الذي ينبغي أن تقوم به تلك المؤسسات، وهي تدعيم لاسراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، حيث تساهم تلك المؤسسات المالية بذلك العمل الاجتماعي المهم.

ولا بد من تنوع صور الوقف الإسلامي لتواكب الزمن الذي نحن فيه ومتطلباته الخاصة والعامة، وما ينطبق على منظومة الوقف ينطبق أيضا على الزكاة وفق مصارفها الشرعية.

ث) السعي نحو إيجاد كيانات مالية اقتصادية إسلامية قائمة على أموال الوقف.

إن فكرة المؤسسة المالية القائمة على أموال الوقف هي فكرة تستحق الدراسة والعناية؛ وقد طرحت من عدد من الباحثين





المهتمين بالشأن الاقتصادي الإسلامي، وتكمن روح الفكرة في المزج بين الجانب الاقتصادي والوقفي في آن واحد، وقد اتسع الفقه الإسلامي في الوقف اتساعا كبيرا بحيث أصبح يحقق أهدافا عامة وخاصة بحسب شروط الواقف، وكما يقول الفقهاء: « شرط الواقف كنص الشارع»<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك فيمكن أن يتم صياغة النظام الأساسي للمؤسسات المالية المستهدفة بهذه الفكرة بشكل يحقق التنمية المستدامة للمجتمع، مع المزج بالجانب الاقتصادي من جهة أخرى.

وفقهاء الإسلام كانوا وما زالوا يحيطون الوقف الإسلامي بالدراسة الاجتهادية الدقيقة، ويستنبطون الحلول الاجتهادية لكل ما يستجد من مسائل في إطار تقوية دور الوقف

(١) بلغة السالك لأقرب المسالك لأبي العباس الصاوي-٤/ ١٢٠ ط. دار المعارف.



الإسلامي، وهذا الاجتهاد ما زال قائماً يتجلى في دوائر الإفتاء والمجامع الفقهية المتعددة التي تلبى الإجابة على المستجدات النازلة للأمة.

ولا بد من النظر بجديّة نحو التجديد الفقهي المناسب لمسائل الوقف، مع تمسكنا بالثوابت العامة لنصوص الشريعة المستقرة، فالموضوعات الفقهية المتعلقة بالوقف تتجدد بتجدد الزمان والمكان، وهو ما أثبتته التاريخ من تعدد الصور قديماً وحديثاً، لذلك ينبغي استشارة المهتم للاجتهاد بفكر مستلهم من روح الشريعة الإسلامية، يمزج أصالة الفقه مع تجدد الواقع المعيش، فتتحول ثقافة الوقف إلى ثقافة تنمية تراعي المستجدات القائمة مع النظر بشمولٍ لحاجات قطاعات المجتمع المختلفة.

جـ) الأوقاف الجماعية من المؤسسات المالية الإسلامية لدعم أوجه التنمية المختلفة كالتعليم والتدريب.



إن تعاون المؤسسات المالية الإسلامية لإنشاء شركات متخصصة على سبيل الوقف هو خدمة لأوجه التدريب والتطوير، بحيث تخصص الشركات جزءاً من أرباحها لتنمية رأس مال شركات وقفية متخصصة لخدمة أغراض التنمية المستدامة؛ مثل التدريب والتطوير التخصصي والبحوث والدارسات التنموية، وكل ذلك يصب في مصلحة قطاع الاقتصاد الإسلامي الذي ارتضت دبي أن تكون عاصمة له.



## المبحث الثالث

### حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى التحكيم الإسلامي

قبل الدخول في الكلام حول هذا المبحث المهم نلقي نظرة سريعة حول المفهوم، ثم نستعرض بعدها نظرتنا لحاجة الاقتصاد الإسلامي إلى التحكيم الإسلامي.

المطلب الأول: معنى التحكيم وحكمه:

التحكيم في اللغة مصدرٌ للفعل (حكم) بمعنى قضى، والحُكم: القضاء. ويقال: حكم بينهم يحكم بالضم حُكماً وحكم له وحكم عليه. وحكمه في ماله تحكياً إذا جعل إليه الحكم فيه فاحتكم عليه في ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) المعجم الوسيط: ط مجمع اللغة العربية بمصر، مادة (حكم).



والتحكيم في الاصطلاح الفقهي هو: تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما، أو هو تصيير الغير حاكما<sup>(١)</sup>.

فالتحكيم عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكما برضاهما لفصل خصومتها ودعواهما، وهو عند الفقهاء دون مرتبة القضاء إذ يتولى طلبه من قبل الخصوم أنفسهم وليس السلطان أو من يقوم مقامه من أصحاب الولاية على الناس كما هو الحال في القضاء<sup>(٢)</sup>.

وقد نحا أهل القانون منحى الفقهاء في تعريف التحكيم فعرفوه بأنه: نظام لتسوية المنازعات عن طريق أفراد عاديين يختارهم الخصوم، إما مباشرة أو عن طريق وسيلة أخرى يرضونها.

- 
- (١) نظام القضاء في الشريعة الإسلامية د. عبدالكريم زيدان - ص ٢٤٧ -  
مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٩٨ م.
- (٢) درر الأحكام شرح مجلة الأحكام - علي حيدر - ١٦ / ٦٣٩ - دار  
الكتب العلمية - بيروت ١٩٩١ م.



أو هو مُمكنة أطراف النزاع بإقصاء منازعتهم عن الخضوع  
لقضاء المحاكم المخول لها طبق القانون، كيما تُحل عن طريق  
أشخاص يختارونهم<sup>(١)</sup>.

وقد اتفق الفقهاء على مشروعية التحكيم؛ لأدلة تطلب  
من مظانها<sup>(٢)</sup>.

كما أن مجمع الفقه الإسلامي قد ناقش موضوع التحكيم  
وأصدر بشأنه قراراً جاء فيه:

- 
- (١) التحكيم التجاري الدولي - صادق محمد الجبران. ط. منشورات  
الخليبي الحقوقية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥ م.
- (٢) المبسوط، شمس الدين السرخسي ٢١ / ٦٢ - ط. دار الكتب  
العلمية، بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ م. - منح الجليل شرح  
على مختصر خليل - محمد عيش، ٨ / ٢٨٣ دار الفكر - بيروت  
- ١٩٨٩ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - محمد  
الخطيب الشربيني، ٤ / ٣٧٩: دار الفكر - بيروت - كشاف  
القناع عن متن الإقناع - منصور بن يونس بن إدريس البهوتي،  
٦ / ٣٠٨: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢، تحقيق: هلال مصيلحي  
مصطفى هلال - .



إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره التاسع بـ «أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة» من ١-٦ ذي القعدة ١٤١٥هـ الموافق ١-٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٥م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع مبدأ التحكيم في الفقه الإسلامي، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

أولاً: التحكيم اتفاق طرفي خصومة معينة على تولية من يفصل في منازعةٍ بينهما بحكمٍ ملزم يطبق الشريعة الإسلامية.  
وهو مشروع سواء أكان بين الأفراد أم في مجال المنازعات الدولية.

ثانياً: التحكيم عقد غير لازم لكل من الطرفين المحتكمين والحكم، فيجوز لكل من الطرفين الرجوع فيه ما لم يشرع الحكم في التحكيم، ويجوز للحكم أن يعزل نفسه - ولو بعد قبوله - ما



دام لم يصدر حكمه، ولا يجوز له أن يستخلف غيره دون إذن الطرفين، لأن الرضا مرتبط بشخصه.

ثالثاً: لا يجوز التحكيم في كل ما هو حق لله تعالى كالحدود، ولا فيما استلزم الحكم فيه إثبات حكم أو نفيه بالنسبة لغير المتحاكمين ممن لا ولاية للحكم عليه، كاللعان، لتعلق حق الولد به، ولا فيما ينفرد القضاء دون غيره بالنظر فيه، فإذا قضى الحكم فيما لا يجوز فيه التحكيم فحكمه باطل ولا ينفذ.

رابعاً: يشترط في الحكم بحسب الأصل توافر شروط القضاء.

خامساً: الأصل أن يتم تنفيذ حكم المحكم طواعية، فإن أبى أحد المحكمتين، عُرض الأمر على القضاء لتنفيذه، وليس للقضاء نقضه، ما لم يكن جوراً بيناً، أو مخالفاً لحكم الشرع.





سادساً: إذا لم تكن هناك محاكم دولية إسلامية، يجوز احتكام الدول أو المؤسسات الإسلامية إلى محاكم دولية غير إسلامية توصلًا لما هو جائز شرعاً.

ويوصي بما يلي:

دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى استكمال الإجراءات اللازمة لإقامة محكمة العدل الإسلامية الدولية، وتمكينها من أداء مهامها المنصوص عليها في نظامها، والله الموفق. اهـ<sup>(١)</sup>.

وفائدة التحكيم أنه كالقضاء في قطع الخصومة، وذلك بصدور حكم ملزم وواجب التنفيذ، إذ لا يختلف حكم المحكمين عن حكم القضاء من ناحية حجتيه وآثاره، فهو نافذ بالنسبة للأمر المقضي به بالنسبة لموضوع النزاع الذي بُتَّ فيه،

(١) مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره التاسع بأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من ١-٦ ذي القعدة ١٤١٥ هـ الموافق ١-٦ نيسان (أبريل ١٩٩٥ م).



مع كفالتة لسائر الضمانات المتعلقة بحقوق الدفاع، وسلامة الإجراءات الأساسية، وقواعد النظام العام<sup>(١)</sup>.

(١) ويختلف التحكيم عن القضاء في عدة أمور منها: أن القضاة تعينهم الدولة، أما المحكمين فيتم اختيارهم من قبل أطراف النزاع أنفسهم بحرية، وأن الإجراءات أمام المحاكم تحكمها القوانين والنظم، أما في التحكيم فلأطراف النزاع حرية اختيار مكان التحكيم، والقواعد الواجبة التطبيق، وحتى تحديد المدة التي يجب أن يصدر خلالها الحكم. واختيار أطراف النزاع للقانون الواجب التطبيق من شأنه أن يسهل عمل المؤسسات المالية الإسلامية التي تختار أحكام الشريعة الإسلامية كقانون واجب التطبيق.

كما يخضع الحكم الصادر عن القضاء النظامي إلى تعدد درجات التقاضي من استئناف وتمييز وغيرها، أما حكم المحكمين فهو نهائي ولا يقبل الطعن إلا بطريقة طعن استثنائية واحدة هي الإبطال، ويهدف هذا الإجراء الأخير إلى التأكد من سير إجراءات التحكيم وشكل صدور الحكم ومدى مراعاة القواعد الأساسية لصدور الأحكام، وذلك دون النظر في المضمون. انظر: -التحكيم ومستجداته في ضوء الفقه الإسلامي - أ. د. محمد جبر الألفي - نسخة إلكترونية: <http://www.alukah.net/library> - التحكيم التجاري الدولي، د. صادق محمد الجبران. - منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥ م.



## المطلب الثاني: حاجة عاصمة الاقتصاد الإسلامي للتحكيم:

مع النمو المتسارع للمؤسسات المالية الإسلامية، وتزايد الإقبال على التحول نحو المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى توسع تقديم المنتجات المالية الإسلامية وتنوعها، أصبحت الحاجة ملحة لتقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالجانب التشريعي والقانوني، خاصة أن معظم المؤسسات المالية الإسلامية تتعامل في واقع مختلط مع مؤسسات مالية تقليدية لها وضعها الاقتصادي القائم، الأمر الذي ساهم في نشوء بعض النزاعات والخلافات القانونية لبعض المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بحكم طبيعة التعامل والفهم المختلف الذي قد يكون سببه الاختلاف في تفسير شروط وبنود العقد عند التنفيذ أو لأسباب أخرى تكون محل خلاف ونزاع بين أطراف الخصومة عادة.

إن أسلوب التحكيم موجود في أذهان كثير من الناس حتى قبل تقنينه وتشريعه، ثم طورت هذه الأفكار لتنصب في قالب



تشريعي مكمل للتقاضي، له خصائص وامتيازات مشجعة للجوء إليه، وهو التحكيم على اختلاف أنواعه المعروفة.

وساهم تأخر بعض القضايا في المحاكم إلى تأخير مصالح بعض المؤسسات المالية الإسلامية، ما دعا إلى ضرورة البحث عن وسيلة أخرى تحقق الهدف من التقاضي وتتجاوز السلبيات القائمة، ومن هنا فقد بدأ البحث عن جهة تحكيمية محايدة ومتخصصة في التحكيم تتولى فض النزاعات المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وتسرع من وتيرة التقاضي، وترد الحقوق لأصحابها عند حدوث النزاعات بين المؤسسات المالية الإسلامية.

يضاف إلى ذلك أن نمو التجارة الدولية وتشابك المصالح الاقتصادية وثورة الاتصالات التي جعلت العالم بأسره كبيت واحد، وسهولة انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات ضخمة، وعقود نقل التكنولوجيا، وعقود الانشاءات، وعقود التجارة الدولية، وعقود النقل الجوي والبحري والبري، وعقود



التأمين، والعقود المصرفية، كل ذلك أوجد الحاجة الماسة لتطوير آلية التحكيم الإسلامي ليكون الوسيلة الفعالة والمناسبة للرجوع إليه في حسم أية خلافات تنشأ بين الأطراف المتعاقدة، وربما يشكل - في المستقبل - واقع التحكيم الإسلامي عصباً مهماً في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وسبقت الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية قد عرفت مثل هذا النوع من أنواع فض الخصومات والنزاع بين الأطراف المتخاصمة مع وجود التقاضي، الذي هو نظام مستقر لدى كثير من الأمم القديمة والحديثة.

ولم تهمل الشريعة الإسلامية هذا النظام المهم، بل تكلم الفقهاء عن شروط وضوابط التحكيم بشكل مفيد جداً، يشكل أرضية مناسبة للبناء عليها نحو تقنين التحكيم بشكل واضح وسهل التطبيق.

وكان من ثمرة المحاولات الجادة في هذا السياق افتتاح بعض مراكز المصالحة والتحكيم الإسلامية في دبي.



ووجود مثل هذه المراكز له دلالة مهمة على مكانة دبي المالية؛ حيث تمتلك دبي مقومات البنية التحتية اللازمة لأن تصبح مركزاً عالمياً للتحكيم وتسوية النزاعات في قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

والحاجة للتحكيم ليست مقتصرة على المؤسسات المالية الإسلامية، ولكن لكون المؤسسات المالية الإسلامية لها خصوصيتها في أنشطتها فتحتاج لنوع خاص من طرق فض المنازعات - لو حصلت - بين المؤسسات المالية الإسلامية نفسها أو مع غيرها ممن يتعامل معها.

ولعلنا نشاهد في نهاية الاستراتيجية المباركة وجود مثل لتجربة محاكم مركز دبي المالي العالمي<sup>(١)</sup>، حيث تعد محاكم مركز دبي المالي العالمي السلطة القضائية لمركز دبي المالي العالمي، وهي

---

(١) [www.difccourts.ae](http://www.difccourts.ae)



مسؤولة عن إدارة وتطبيق العدالة بشكل مستقل، عبر حل كافة النزاعات المدنية والتجارية، ضمن المحي المالي، في مركز دبي المالي العالمي، علما بأنه تم تشكيل محاكم مركز دبي المالي العالمي ومركز التحكيم الدولي (DIFC LCIA) لتعزيز عملية حل النزاعات التجارية الدولية من خلال التحكيم والوساطة. وتستمد قواعد التحكيم والوساطة صيغتها التشريعية من قوانين محكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA) بعد أن تم تعديلها لتلاءم مع احتياجات المركز<sup>(١)</sup>.

ومن هنا يجب الاهتمام بالتحكيم الإسلامي وتطوير آلياته ليصبح مواكباً لتطور التغيرات الاقتصادية، وملبياً لاحتياجات المؤسسات المالية الإسلامية في قطاعاتها المختلفة حاضراً ومستقبلاً، كما لا نغفل قضية تثقيف رجال الأعمال وذوي

---

(١) [www.difccourts.ae](http://www.difccourts.ae)



العلاقات التجارية والمالية الإسلامية، ومن له علاقات بقطاع  
المالية الإسلامية بالتحكيم الإسلامي وأهميته كوسيلة بديلة  
لفض المنازعات.

ونأمل أن نشاهد من ضمن التطورات المصاحبة  
لاستراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي هيئة للتحكيم  
للاقتصاد الإسلامي في المركز المالي الدولي لتكمل عمل محاكم  
المركز المالي في دبي؛ بحيث تكون أنظمتها وقواعدها منضبطة مع  
أصول التحكيم الإسلامي.

ولذا فيمكن أن نقدم اقتراحاً بهذا الشأن يتمثل في الآتي:

إنشاء هيئة عالمية للتحكيم للاقتصاد الإسلامي في المركز  
المالي الدولي في دبي لتستقطب النزاعات الإقليمية بل والعالمية  
المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية؛ وتوضع الخطط اللازمة





لتحقيق هذا الهدف، ويمكن الانطلاق من وجود المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم في دبي، وتعزيز كيانه ليصبح هيئة عالمية للتحكيم الإسلامي من ضمن خدمات المركز المالي الدولي في دبي.



## المبحث الرابع

### دعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي من خلال محاورها السبعة

(التمويل الإسلامي . المنتجات الحلال . السياحة العائلية .  
الاقتصاد الرقمي . التصاميم الإسلامية . القطاع المعرفي . المعايير  
التجارية والصناعية الإسلامية).

#### المطلب الأول: حول المفهوم:

مصطلح الاستراتيجية يعد من المصطلحات القديمة  
المأخوذ من الكلمة الإغريقية (Strato) وتعني الجيش أو الحشود  
العسكرية، ومن تلك الكلمة اشتقت اليونانية القديمة مصطلح  
(Strategos) وتعني فن إدارة وقيادة الحروب.

فالاستراتيجية تعني أصول القيادة، ومن ذلك الإستراتيجية  
العسكرية أو السياسية التي تضمن للإنسان تحقيق الأهداف



من خلال استخدامه وسائل معينة، فهي علم الترتيب و فن التخطيط، ثم استعملت هذه الكلمة في المجالات المتعددة في شتى مناح الحياة العامة<sup>(١)</sup>.

وقد أطلق سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حفظه الله نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي خطة استراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي، وضمت سبعة توجهات رئيسة بهدف ترسيخ مكانة دبي كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، وتأمل الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي من خلال توجهاتها السبعة الرئيسة إلى تحقيق الأهداف التي تم من أجلها إطلاق مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، وجاءت على النحو الآتي<sup>(٢)</sup>:

التوجه الأول: «المرجع العالمي والمركز الرئيس للتمويل الإسلامي بجميع أدواته»، ويسعى لتوفير بيئة تنظيمية عالمية

(١) ويكيبيديا - الموسوعة الحرة.

(٢) أنظر موقع حكومة دبي: <http://www.dubaifdi.gov.ae>



لمزاولة الأعمال من خلال إصدار اللوائح والقوانين ذات العلاقة، وبما يسهل مزاولة الأعمال ويستقطب المستثمرين ورجال الأعمال لدي.

التوجه الثاني: «المركز الرئيس لصناعات الأغذية والمنتجات الحلال، والاسم الموثوق في اعتمادها»، ويهدف إلى تطوير شبكة محلية من التسهيلات والخدمات اللوجستية لإنتاج وتطوير هذه المنتجات والتصدير وإعادة التصدير، وتطوير سلسلة من أفضل المعايير في هذا المجال.

التوجه الثالث: «الوجهة المفضلة للسياحة العائلية»، فيهدف إلى تعزيز موقع دبي كمركز لخدمات السياحة والإقامة المثالية للعائلات، وتوفير سلسلة من التسهيلات والنشاطات السياحية التي تناسب جميع أفراد الأسرة. وقد قطعت دبي شوطا كبيرا حتى الآن في تعزيز موقعها كوجهة سياحية مفضلة للعائلات من مختلف الدول حول العالم.



التوجه الرابع: «المنصة الرئيسة للتجارة الإلكترونية الإسلامية وصناعات المحتوى الرقمي الإسلامي»، ويسعى لتعزيز موقع مدينة دبي كواحة وحاضنة لتطوير البرامج والتطبيقات والألعاب الإلكترونية، وبوابة للتجارة الإلكترونية الإسلامية، ومركز عالمي للمحتوى الإعلامي الإسلامي، وبيئة حاضنة ورائدة للاقتصاد الرقمي الإسلامي.

التوجه الخامس: «العاصمة العالمية للتصميم والإبداعات الإسلامية»، ويهدف إلى تعزيز موقع دبي كمركز للتصميم والعمارة الإسلامية، ووجهة عالمية لعرض وتداول الفنون الإسلامية بمختلف أنواعها، ومركز أزياء عالمي للتصميم والعرض والبيع بالتجزئة للأزياء المحافظة.

التوجه السادس: «المركز والمرجع المعرفي والتعليمي والبحثي في كافة مجالات الاقتصاد الإسلامي»، يسعى لجعل دبي مدينة رائدة فكريا، ومركزا ومصدرا عالميا للمعلومات في مجال



المعرفة والتعليم في قطاع الاقتصاد الإسلامي، حيث أعلنت دبي في هذا الصدد عن إطلاق «مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي»، والذي يهدف إلى إحداث قفزة نوعية في تلبية احتياجات قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي من خلال توفير برامج التعليم الأكاديمي، والتأهيل والتدريب المهني، والبحث العلمي وفق أفضل الممارسات العالمية.

التوجه السابع: «المركز المعتمد لمعايير الاقتصاد الإسلامي وإصدار الشهادات»، ويهدف إلى جعل مدينة دبي مرجعا عالميا لإصدار معايير الإدارة الإسلامية، ومركزا معتمدا لإصدار شهادات الحلال لمختلف المنتجات والخدمات<sup>(١)</sup>.

هذه المقومات السبعة تستشرّف المستقبل المالي للاقتصاد الإسلامي في دبي بشكل متكامل، حيث راعت التوجهات السبعة قطاعات الاقتصاد كاملة من حيث البنية التحتية

(١) المجلة الإلكترونية إيلاف - العدد ٤٥٢٣ الأربعاء ٩ أكتوبر ٢٠١٣.



لاستراتيجية «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»، ومتطلبات التنفيذ وآلية التنفيذ ومراجعة وتدقيق التنفيذ، فشملت - كما يقول أهل النحو والعربية - الأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل.

فحقاً هي نظرة تتحدث عن الماضي والحاضر والمستقبل.

وبعد هذه اللمحة المختصرة عن هذه التوجهات السبعة، أستطلع ملامح استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي من خلال توجهاتها السبعة في المطلب الآتي:

**المطلب الثاني: ملامح استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي من خلال توجهاتها السبعة:**

تتمتع دبي بمكانة مالية مهمة - إقليمياً وعالمياً - وذلك من خلال مجموعة من القوانين، والتنظيمات المدنية، والتجارية، الشاملة والخدمات المساندة لقطاعات متعددة في الدولة، وقد



انسجمت تلك الاستراتيجية مع توجهاتها السبعة لتحقيق مكانة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي.

وإذا ما تناولنا هذه التوجهات السبعة بنظرة مستقبلية فلعلنا نتلمس ملامح مقترحة لتلك التوجهات، ومنها:

١- إنشاء سوق للسلع الدولية لمتطلبات السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تعدّ دبي اليوم مركزاً تجارياً رائداً على الصعيد الإقليمي، وتتمتع بيئة أعمال رفيعة المستوى، كما تمتاز دبي بموقع استراتيجي يجعل منها منفذاً فريداً إلى منطقة تشهد نمواً مطرداً على صعيد الاقتصاد والسكان والفرص الاستثمارية، من هنا كانت الحاجة إلى إنشاء سوق السلع الدولية للاقتصاد الإسلامي، على غرار سوق زيت النخيل في بعض الدول، وسوق السلع في دول أخرى.





ويعتبر مركز دبي المالي العالمي الملتقى الأمثل للشركات التجارية العالمية، حيث يضم أكثر من ٨٠٠ شركة بما فيها ١٨ من أكبر ٢٥ مصرف عالمي، و٨ من أضخم مديري الأصول، و٦ من أكبر ١٠ شركات التأمين، بالإضافة إلى ٦ من أكبر ١٠ شركات المحاماة والاستشارات القانونية في العالم<sup>(١)</sup>.

و تساهم هذه الخطوة في تعزيز نمو أعمال الخدمات المالية الإسلامية، والنشاطات التجارية في دبي خاصة والمنطقة الإقليمية والعالمية أيضا. وهو يدعم الاستراتيجية من جهة التمويل الإسلامي، حيث يعزز مكانة دبي في صناعة التمويل وانتشارها، وفق أسس علمية شرعية منهجية تتلافى السلبيات في التطبيقات المشابهة.

٢- السعي نحو إنشاء هيئة عالمية للحلال في دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

(١) موقع مركز دبي المالي العالمي: [www.dfsa.ae](http://www.dfsa.ae)



تكمُن أهمية إنشاء هيئة عالمية للحلال وتحتضنها دبي - عاصمة الاقتصاد الإسلامي - في أنها توصل لهذه الصناعة المهمة والتي باتت تشكل هاجسا لكثير من المسلمين الذين يتحرون الحلال في المأكُل والمشرب، وتساهم هذه الهيئة العالمية للحلال في وضع البنية التحتية للضوابط الشرعية المعتمدة للحلال، وتقوم على إدارة المعايير والأسس الصحيحة لمثل هذا المجال، فتكمل هذه الحلقة سلسلة الإنجازات المتكاملة في تحقيق الاستراتيجية، من خلال هذا التوجه وهو المنتجات الحلال.

٣- وضع قوانين وتشريعات لخدمة المنشآت السياحية ذات الطابع الشرقي.

تُحقّق هذه الفكرة توجهين مهمين وهما: السياحة العائلية والتصاميم الإسلامية؛ حيث تهتم كثير من العوائل بالحفاظ على تقاليدها وعاداتها في سفرها وتنزهها، مما يستدعي نوعية خاصة من المعالم السياحية التي تتضمن ضوابط ومعايير



خاصة في البناء والعمارة والتصميم، تحافظ على الهوية الإسلامية والمحلية، مع بُعدٍ إضافي، يتمثل في الجذور المتأصلة لشعوب المنطقة العربية.

٤- تبني دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي لمشروع: «الأيزو»

الإسلامي لضبط الجودة الشرعية.

إن معايير الجودة هي بمثابة المصباح الذي يتم الحكم في ضوءه على مدى تحقيق الأهداف الخاصة بالجودة في المؤسسة المالية، وقد دخلت معايير الجودة مختلف المجالات التجارية والصناعية في العقد الأخير من القرن العشرين، ولا مانع من أن تتطور لتشمل المؤسسات المالية الإسلامية، لكي تخضع تلك المؤسسات المالية الإسلامية لتطبيق معايير ومقاييس عالمية، لضمان جودة التطبيق المتين المتميز بالجودة العالية في المدخلات والمخرجات الشرعية؛ وأعني بالمدخلات الإيرادات، وبالمخرجات الأرباح.



إن معايير الجودة عبارة عن مجموعة مقاييس محددة للمقارنة والحكم تستعمل لوضع أهداف وتقييم الإنجاز، وقد تكون معبرة عن المستويات المرحلية والآنية للإنجاز في المؤسسة، وقد تكون هذه المعايير أيضاً عبارة عن مستويات تضعها إحدى الجهات الخارجية أو مستويات إنجاز في مؤسسة أخرى يتم اختيارها للمقارنة، وعلى كل الأحوال فإن تطبيقها سوف يحقق - بلا شك - نقلة نوعية في مجال العمل المؤسسي للمؤسسات المالية الإسلامية وجودتها، لتطبيق أهدافها المحلية والإقليمية والعالمية.

لا سيما وأن الإسلام قد حث على التثبث بمعايير الجودة؛ فقد حث كذلك على بناء مجتمع قوي متماسك من خلال الإلتقان والإخلاص في العمل، وتنمية الرقابة الذاتية تحقيقاً للجودة في أداء الأعمال، حيث إن كثيراً من الآيات القرآنية الكريمة تعزز



الالتزام بالجودة والإتقان في العمل بدافع إيماني، قال تعالى ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّيَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وجاء في الحديث الشريف: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»<sup>(٢)</sup>.

وإنشاء واحتضان هذا المعيار يحقق البعد الاقتصادي الإسلامي للمعايير التجارية للصناعة المالية الإسلامية، فيكون داعماً للتوجه الاستراتيجي لدعم دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي.

٥- إيجاد كيانات إعادة تأمين تكافلية ضخمة.

تتصف أسواق التأمين الإقليمية بأنها صغيرة الحجم، وربما لا تلبي الطموح في أرضية مالية تنادي بأن تكون لها الريادة على

(١) سورة التوبة الآية ١٠٥.

(٢) الحديث أخرجه أبو يعلى والطبراني.



المستوى الإقليمي والعالمي، ومن هنا تبرز أهمية وجود قطاع إعادة التأمين الإسلامي لتُعنى بتلبية الطلب على خدمات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي في المنطقة، ولذا لا بد من تنسيق الجهود على المستوى الإقليمي، عربياً ومحلياً، لإنشاء كيان قوي ومتماسك لإعادة التأمين يتبع المنهج التكافلي<sup>(١)</sup>.

٦- إنشاء مركز تدريب عالي المستوى للمالية الإسلامية.

يهدف هذا المقترح لتعزيز وتغذية قطاع الاقتصاد الإسلامي بالكوادر المؤهلة والمتخصصة في المعاملات المالية الإسلامية والخدمات المصاحبة لها، ويشمل هذا المركز جميع جوانب المعرفة التخصصية لهذا التوجه، من قطاع معرفي واسع النطاق، ومن

(١) التأمين التجاري وإعادة التأمين - د. الصديق الضيرير ص ٢٠٤ -

٢٠٦. من أعمال الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي -

١٩٨٧م.



تهيئة لاقتصاد رقمي فعال، يديره كوادر مؤهلة متخصصة في قطاع الاقتصاد الإسلامي. كما يقدم هذا المركز الشهادات المعتمدة، ويتطور لكي يشمل المنح التعليمية العالمية ليكون مركزاً تأهلياً عالمياً.

ويمكن الانطلاق من تجربة «مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي»، حيث يتم دعمه ليكون النواة الأولى للمركز الدولي للتدريب والتطوير.

وبعد هذا التجوال المختصر فإني أختتم هذا المبحث بمطلب يبين عناصر القوة التي تمتلكها دبي، تحقيقاً لترسيخ استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي؛ من أجل رفع درجة التحدي الذي اتخذته القائمون على هذا المشروع الحيوي المهم.



المطلب الثالث: عناصر القوة التي تمتلكها دبي في مجال ترسيخ استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي:

تمتلك دبي مزايا وخصائص تؤهلها لأن تصبح عاصمة الاقتصاد الإسلامي، حيث:

١- تنمو أعداد المؤسسات المالية بمعدلات واضحة.

٢- تنمو الحصة السوقية للمؤسسات المالية في السوق المالي في دبي بمعدلات مهمة.

٣- تنمو أصول تلك المؤسسات المالية من تمويلات واستثمارات بصورة واضحة.

٤- تتراكم خبرات تلك المؤسسات بمرور الوقت في مجال الخدمات المالية.

٥- يوجد في دبي قاعدة - لا بأس - بها من المؤسسات المالية الإسلامية، يمكن أن تشكل نقطة الانطلاق لهذا التوجه.





٦- المنافسة على تمكين دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي تبدو أقل حدة من تلك التي ستواجهها عند التحول إلى نقطة تمركز مالي تقليدي؛ لكون المنافسة العالمية أشد شراسة في عصر العولمة، وخصوصا في المجال المالي التقليدي.

مثل هذه العوامل تشكل زخما كافيا لأن تعلن دبي استعدادها لأن تكون عاصمة الاقتصاد الإسلامي للعالم، خصوصا أنه حتى الآن لا يوجد لدينا في العالم الإسلامي ما يسمى بالمركز المالي الإسلامي.

ولهذه المميزات، لا بد من مراعاة بعض الجوانب المهمة في ترسيخ فكرة دعم دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي، ومنها:

١- تحتاج دبي إلى تطوير الأدوات المالية الإسلامية وعقود تلك الأدوات على نطاق أكبر؛ وذلك بهدف توفير تشكيلة واسعة ومتنوعة من الأدوات والعقود المالية الإسلامية التي تناسب جميع المنتجات والقطاعات.



٢- تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من النمو والمنافسة المالية في السوق المالي الإقليمي والعالمي ودعمها لتحقيق هذا الغرض.

٣- الاهتمام بتوفير العمالة الماهرة والمتخصصة في مجال الأعمال المالية الإسلامية، وتوسيع نطاق مراكز التدريب المتخصصة في تقديم تلك التخصصات في دبي، ومن ثمَّ يجب أن تحظى تلك المؤسسات بأولوية، في عملية إنشاء وتطوير المؤسسات التعليمية بالدولة.

٤- إيجاد آلية عمل للتمهيد لسوق اقتصاد إسلامي إقليمي، ومن ثمَّ الدخول للعالمية، وتطوير قواعد وأسس العمل في هذا السوق، وذلك لمواجهة احتياجات التمويل الإسلامي، ولتعظيم الاستفادة من السيولة المتاحة لدى الدول المشاركة<sup>(١)</sup>.

(١) بعض هذه الأفكار مستوحاة من مقال للدكتور محمد السقا - أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت - في مقالة منشورة من مركز الخليج لسياسات التنمية. ٢٠١٣م.



ويرى المراقبون بأن الطلب تزايد على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة الإقليمية وخصوصاً في دول الخليج بشكل واضح، الأمر الذي دعا كثيراً من أصحاب رؤوس الأموال إلى إنشاء المزيد من المؤسسات المالية الإسلامية، استجابة لهذا النمو المتزايد في الطلب على تلك الخدمات المالية الإسلامية.

إن تزايد الطلب على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية يعزز دعم الاقتصاد الإسلامي في دبي.



## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعده،

فقد منَّ الله تعالى علي بإكمال هذا البحث المتواضع الذي  
تناول دعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، تطوفت  
به خلال استعراضه لأهم ملامح وأفكار هذه الاستراتيجية  
المباركة والتي اتخذتها دبي عنواناً للتحدي للمستقبل القريب،  
وفي ختام بحثي هذا فقد ترسخت لدي قناعة أكيدة:

أن المهمم العالية لا تقبل بغير الطموحات والإنجازات  
العالية، وهذا ما ساهم بشكل كبير لتحديد مسار هذا التوجه  
المهم في مسيرة الاقتصاد الإسلامي الإقليمي والعالمي.

كما توصلت لنتائج وتوصيات ومقترحات عدة ربما تساهم  
في دعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي وهي:



## أولاً: النتائج:

١- استوعبت الخطة الطموحة قطاعات متعددة تحقق التكامل لتهيئة الأجواء لدعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

٢- البيئة التشريعية والتنفيذية والرقابية تلعب دوراً مؤثراً في دعم وتعزيز «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»؛ ليتتج عنه الانسجام الكامل بين البيئة المالية وغيرها من البيئات المهمة في الدولة المكتملة لقطاع الاقتصاد.

٣- إن ملامح هيكل نظام الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية المنشود يكمن في إيمان المتعاملين والمؤسسات المالية بمفهوم المراقبة لله تعالى ثم بمراعاة الأمانة العلمية والمهنية.

٤- إن بناء التدقيق الشرعي القائم على تعزيز الشفافية والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية يساهم بشكل



كبير في ضبط هذا النهج وأسلوب العمل لدعم دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

٥- للوقف والزكاة دور مهم في الحياة الاقتصادية والمجتمعية.

٦- تمتلك دبي مقومات البنية التحتية اللازمة لأن تصبح مركزاً عالمياً للتحكيم، وتسوية النزاعات في قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

٧- تتمتع دبي بمكانة مهمة - إقليمياً وعالمياً - وذلك من خلال مجموعة من القوانين والتنظيمات المدنية والتجارية الشاملة، والخدمات المساندة لقطاعات متعددة في الدولة، وقد انسجمت تلك الاستراتيجية مع توجهاتها السبعة لتحقيق مكانة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي.



## ثانيا: التوصيات والمقترحات:

١- تعزيز دور الرقابة الشرعية الخارجية، ووضع القوانين

المنظمة للتدقيق الشرعي الخارجي.

٢- إيجاد آليات تمكن الهيئات الشرعية أو إدارات الرقابة

الشرعية من تمثيلها في اجتماعات مجالس الإدارات بصفة مراقب.

٣- تفعيل الهيكل المؤسسي المدروس لمنظومة الوقف والزكاة

وصياغتها في قالب مؤسسي يلبي حاجة قطاعات الاقتصاد

الإسلامي الأخرى المكتملة.

٤- إيجاد آليات لتفعيل أساليب التكافل الوقفي بشكل

مؤسسات مالية إسلامية، وتبني نموذج الوقف التكافلي لإدارة

التأمين التكافلي، لخدمة مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٥- السعي نحو إنشاء الصناديق الوقفية المتعددة الأغراض.



٦- السعي نحو إيجاد كيانات مالية اقتصادية إسلامية قائمة على أموال الوقف.

الأوقاف الجماعية من المؤسسات المالية الإسلامية لدعم أوجه التنمية المختلفة؛ كالتعليم والتدريب.

٧- إنشاء هيئة عالمية للتحكيم للاقتصاد الإسلامي في المركز المالي الدولي في دبي.

٨- إنشاء سوق للسلع الدولية لمتطلبات السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٩- إنشاء هيئة عالمية للحلال في دبي.

١٠- وضع قوانين وتشريعات لخدمة المنشآت السياحية ذات الطابع الشرقي.

تبنى دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي لمشروع: « الأيزو » الإسلامي لضبط الجودة الشرعية.





١١- إيجاد كيانات إعادة تأمين تكافلية ضخمة.

١٢- إنشاء مركز تدريب عالي المستوى للمالية الإسلامية،

تساهم بتمويله المؤسسات المالية.

هذا ما أكمل الله تعالى علي بفضلله وكرمه وأسأل الله تعالى

أن أكون قدمت تصورا مستقبليا مناسبا لتحقيق استراتيجية دبي

عاصمة الاقتصاد الإسلامي، فإن كان في ما ذكرته خير فمن الله

تعالى وتوفيقه، وإن كان فيه غير ذلك فمن نفسي المقصرة، والله

ولي التوفيق.



## قائمة المصاوير

- ١- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء -  
الشيخ قاسم القونوي - ط. دار الوفاء للنشر - السعودية - الطبعة  
الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢- التحكيم التجاري الدولي، د. صادق محمد الجبران.-  
منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥ م.
- ٣- البعد المصرفي في حوكمة الشركات، مجلة مصارف، الكويت،  
العدد ٤٥، السنة ٢٠٠٦، د. أحمد منير نجار.
- ٤- الزكاة وتمويل التنمية المحلية - د. جمال لعمارة وآخرون-  
نسخة إلكترونية.
- ٥- بلغة السالك لأقرب المسالك لأبي العباس الصاوي-ط.  
دار المعارف.
- ٦- التأصيل الشرعي لأعمال التدقيق الشرعي الخارجي - د.



رياض الخلفي - المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ٢٠٠٤م.

٧- التأمين التجاري وإعادة التأمين، د. الصديق الضير، من أعمال الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي ١٩٨٧م.

٨- التحكيم ومستجداته في ضوء الفقه الإسلامي - أ. د. محمد جبر الألفي - نسخة إلكترونية.

٩- التعريفات، الجرجاني - ط. دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

١٠- الجامع لأحكام القرآن المعروف بـ تفسير القرطبي - محمد ابن أحمد القرطبي - ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٦٧م.

١١- حوكمة الشركات «تعريف مع إطلاله إسلامية» - دكتور/ محمد عبد الحليم عمر - نسخة إلكترونية.

١٢- حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين - مجموعة مركز بحوث غرفة التجارة الأمريكية واشنطن - ترجمة سمير كريم - نشر المشروعات الدولية الخاصة.



- ١٣- دراسة عن مشكلات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على القيد والتداول في سوق الأوراق المالية.
- ١٤- مبدأ الإفصاح والشفافية- أ. عبد الله عبد اللطيف عبد الله محمد- نسخة إلكترونية.
- ١٥- درر الأحكام شرح مجلة الأحكام- علي حيدر- ١٦/ ٦٣٩- . دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٩١م.
- ١٦- الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني- د. منذر قحف. ورقة عرضت في ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي - لبنان - ٢٠٠١م.
- ١٧- دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي. ورقة بحثية مقدمة من الباحث/ عيد بن حامد الشمري إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق - نسخة إلكترونية.
- ١٨- دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية - الدكتور مناور حداد- نسخة إلكترونية.



- ١٩- الرسالة نت - ٥ أكتوبر ٢٠١٣ - نسخة إلكترونية.
- ٢٠- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي -  
أ. نعمت عبد اللطيف مشهور- إصدارات: المركز العالمي للفكر  
الإسلامي،- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،  
١٩٩٣/١٤١٣ .
- ٢١- الزكاة ودورها في نهضة الأمة- د. علاء الدين زعتري  
-نسخة إلكترونية.
- ٢٢- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبدالسلام -  
دار الكتب العلمية- بيروت
- ٢٣- كشاف القناع عن متن الإقناع - منصور بن يونس البهوتي  
- ط. دار الفكر- بيروت ١٤٠٢ .
- ٢٤- لسان العرب لابن منظور - دار المعارف.
- ٢٥- المبسوط - لشمس الدين السرخسي - ط. دار الكتب  
العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ م.
- ٢٦- مجلة المجمع الفقهي - العدد ٥ - سنة ١٩٨٨ م.



- ٢٧- المعجم الوسيط: ط مجمع اللغة العربية بمصر.
- ٢٨- المصباح المنير للفيومي - مكتبة لبنان- بيروت-١٩٩٠م.
- ٢٩- المصنف لابن أبي شيبة - ط. دار الفكر - بيروت.
- ٣٠- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج- محمد الخطيب الشربيني: دار الفكر - بيروت -
- ٣١- منح الجليل شرح على مختصر خليل -محمد عlish، دار الفكر - بيروت - ١٩٨٩.
- ٣٢- المشور في القواعد - بدر الدين الزركشي -الناشر: دار الكتبي - القاهرة.
- ٣٣- المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، صالح صالح- دار الفجر- القاهرة ٢٠٠٦.
- ٣٤- الوقف الإسلامي في ضوء تحديات التاريخ ومستلزمات الفكر والمياومة - د. حسن القرواشي - «مجلة أوقاف» تصدر عن الأمانة العامة للأوقاف في الكويت العدد ٢٤ سنة ٢٠١٣م.



٣٥- الموسوعة الفقهية الكويتية - طباعة ذات السلاسل -  
الكويت ١٩٨٣ م.

٣٦- موقع المعرفة- موقع الكتروني.

٣٧- موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الإنترنت

٣٨- موقع ويكيبيديا - الموسوعة الحرة.

٣٩- موقع المركز المالي الدولي في دبي [www.difccourts.ae](http://www.difccourts.ae)



## قائمة المحتويات

٥	- الافتتاحية .....
٧	- المقدمة .....
١٥	- تمهيد .....
	- المبحث الأول: حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى تطوير حوكمة
١٩	الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية .....
	- المطلب الأول: بيان مفهوم الحوكمة والمؤسسات المالية
٢٠	الإسلامية .....
٢٠	- أولاً: مفهوم الحوكمة .....
٢٠	أ) من الناحية اللغوية .....
٢٢	ب) من الناحية الاصطلاحية .....
٢٤	- ثانياً: المؤسسات المالية الإسلامية .....
٢٨	- المطلب الثاني: ملامح هيكل نظام الحوكمة المنشود .....
	- المطلب الثالث: تطوير حوكمة الشركات والمؤسسات المالية
٣٣	الإسلامية .....
٣٤	١- تعزيز دور الرقابة الشرعية الخارجية .....
	٢- إيجاد آليات تمكن الهيئات الشرعية أو إدارات الرقابة
٣٧	الشرعية من تمثيلها في اجتماعات مجلس الإدارة بصفة مراقب .....
	- المبحث الثاني: حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى تفعيل دور الزكاة
٣٩	والوقف .....





- المطلب الأول: دور الزكاة والوقف وأهميتها اقتصادياً  
ومجتمعياً ..... ٤١
- المطلب الثاني: ملامح تفعيل دور الزكاة والوقف لخدمة  
الاستراتيجية (دعم دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي) ..... ٥٢
- المبحث الثالث: حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى التحكيم  
الإسلامي ..... ٥٩
- المطلب الأول: معنى التحكيم وحكمه ..... ٥٩
- المطلب الثاني: حاجة عاصمة الاقتصاد الإسلامي للتحكيم ..... ٦٦
- المبحث الرابع: دعم استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد  
الإسلامي من خلال محاورها السبعة ..... ٧٣
- المطلب الأول: حول المفهوم ..... ٧٣
- المطلب الثاني: ملامح استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد  
الإسلامي من خلال توجهاتها السبعة ..... ٧٨
- المطلب الثالث: عناصر القوة التي تمتلكها دبي في مجال ترسيخ  
استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي ..... ٨٧
- الخاتمة ..... ٩١
- قائمة المصادر ..... ٩٧
- فهرس المحتويات ..... ١٠٣



## من إصدارات إدارة البحوث (٢٠١٤م)

- ١ - حلية الأدباء في نظائر الضاد والطاء.
- ٢ - رسالة إلى القاضي.
- ٣ - الكفيل.
- ٤ - الآثار المترتبة على عقد الكفالة المالية في الشريعة الإسلامية والقانون الإماراتي.
- ٥ - تناصح الورثة في الميراث.
- ٦ - من فقه الوقف (ط ٢).
- ٧ - خطبة الجمعة الموحدة ودورها في المجتمع.
- ٨ - التراث وإشكالية النضج والاحتراق.
- ٩ - الكتاب بين الإعارة والاستعارة.
- ١٠ - تكوين مكتبة للأبناء.
- ١١ - الحج خطوة خطوة.



- ١٢- أعية مختارة من الكتاب والسنة.
- ١٣- أذكار الحج والعمرة.
- ١٤- وصايا وتوجيهات لحجاج بيت الله الحرام.
- ١٥- الحج مقاصد وآداب.
- ١٦- العيد فرحة وآداب.
- ١٧- سنة الاعتكاف أحكام وآداب وثمرات.
- ١٨- مخالفات يقع فيها بعض الصائمين.
- ١٩- صندوق التكافل (ط٢).
- ٢٠- فتاوى مختارة حول الصوم.
- ٢١- كلمات إلى الشباب (في العلاقة مع الله والنفس والأسرة والمجمع).
- ٢٢- مواقع التواصل الاجتماعي الضوابط والآداب.
- ٢٣- الصلاة على النبي ﷺ : معناها وفضلها وثمراتها.
- ٢٤- لكي تتميز في دراستك.



- ٢٥- النجاح همة واستقامة .
- ٢٦- المجتبي في مظاهر محبة النبي المصطفى ﷺ .
- ٢٧- بني له بيت في الجنة .
- ٢٨- آداب اللباس في مجتمع النساء .
- ٢٩- وطائف العقل في القرآن .
- ٣٠- كيفية التعامل مع المتطلبات المالية للزوجة .
- ٣١- تراث التفسير بين المخطوط والمطبوع .
- ٣٢- أسس التعامل الأمثل مع الراتب .
- ٣٣- الصلاة رحلة الحب والشوق (خواطر حولها وقصص من أحوال السلف الصالح فيها) .
- ٣٤- كشف الغطاء عن مسألة تجويز الخطأ .
- ٣٥- حقوق المولود في الإسلام .
- ٣٦- رسالة في علم الصرف .



٣٧- سلسلة رموز وطن (٢): الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم.

٣٨- الاجتهاد في الإسلام وأهميته في حياة المسلمين.



